

gender justice

العدالة المرتبطة بالنوع

Rights and the Rome Statute

الحقوق وقانون روما

Women's Initiatives for Gender Justice

Anna Paulownastraat 103, 2518 BC The Hague, the Netherlands Tel: +31 (0)70 3652042

Fax: +31 (0)70 3925270 info@iccwomen.org www.iccwomen.org

The International Criminal Court

العدالة المرتبطة بالنوع

الحقوق وقانون روما

مبادرات المرأة لتحقيق العدالة المرتبطة بالنوع

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية :

هي أول محكمة دائمة للجرائم الدولية في العالم، تم تشكيلها بواسطة اتفاقية دولية أو قانون روما الذي بدأ العمل به في 2002/7/1. دور المحكمة الجنائية الدولية هو تعزيز العدالة ومحاكمة المتهمين بتحمل مسؤولية الجرائم التي ارتكبت خلال النزاعات المسلحة أو أثناء الحروب.

ماذا ستفعل المحكمة؟

1. سوف تقوم المحكمة الجنائية الدولية بإجراء التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية عن الجرائم التي تقع داخل دائرة اختصاص المحكمة. وتشمل هذه الجرائم على التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
2. هناك جرائم اعترف بها للمرة الأولى في التاريخ كجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وفي بعض الأحوال يتم الاعتراف بها كجرائم تطهير عرقي وتشمل هذه الجرائم الاغتصاب، الاسترقاق الجنسي، الدعارة القسرية، الحمل القسري، التعقيم القسري، الاضطهاد المرتبط بالنوع، المتاجرة غير المشروعة خاصة بالنساء والأطفال والعنف الجنسي. المحكمة الجنائية الدولية مطالبة بإجراء التحقيق ومحاكمة المتهمين في حالة الجرائم المرتبطة بالنوع وجرائم العنف الجنسي باعتبارها تشكل جزءاً هاماً من عملها.

إقرار قانون روما الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية:

قامت حتى الآن تسعة وتسعون دولة بإقرار قانون روما وهي بذلك تعتبر دول شريكة في هذا القانون، وإقرار القانون يعني:

1. يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة سلطاتها داخل تلك الدول وفي حالة القضايا المرتبطة بمواطنين ينتمون إلى تلك الدول، بالنسبة للجرائم التي تقع تحت اختصاص المحكمة. تتدخل المحكمة الجنائية الدولية في حالة عدم توفر الرغبة أو القدرة للدول التي أقرت القانون لمحاكمة المسؤولين عن جرائم التطهير العرقي أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. تستطيع المحكمة الجنائية الدولية بدء التحقيقات فقط عندما يحال إليها الأمر من الدولة العضو أو من مجلس الأمن بالأمم المتحدة، أو عندما يقوم المدعي بالمحكمة الجنائية الدولية ببدء التحقيق، وغالباً ما تقوم المحكمة فقط بمحاكمة من يتحملون الجزء الرئيسي من المسؤولية عن الجرائم.
2. إقرار القانون كذلك يعني أن الدولة تساند المحكمة الجنائية الدولية ويتوقع منها أن تقوم باستيعاب هذا القانون في القوانين الخاصة بها. بعد ذلك تستطيع الدولة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم التطهير العرقي أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية في حالة عدم قيام المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمتهم. الحكومات لا تزال تتحمل المسؤولية الأساسية فيما يرتبط بتوفير العدالة داخل حدودها بما في ذلك محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم كبرى.